

خبر

ورشة القضاة والعاملين في سلك القضاء حول مفهوم النوع الاجتماعي والعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي

اختتمت جمعية الامل العراقية ورشة عمل للقضاة والعاملين في سلك القضاء في اربيل، بالتعاون مع مجلس القضاء الاعلى، شارك فيها مجموعة من القضاة والادعاء العام والبحث الاجتماعي وناشطين مدنيين وحقوقيين، وشارك في ادارة الجلسات والحوار ثلاثة من المختصين والمدرّبين الكفوئين، واستمرت الورشة لمدة خمسة ايام.

تضمنت الورشة عدة جلسات حول مفاهيم حقوق الانسان والنوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيفية ادماج أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في التشريعات الوطنية. تم خلال الورشة مناقشة عدد من الظواهر التي تهدد المجتمع، مثل الزواج المبكر والزواج خارج المحكمة، ودور القوانين النافذة في ترسيخ واستمرار ممارسة العنف ضد النساء.

في نهاية الورشة اوصى المشاركون في الورشة بضرورة الغاء المادة (41) في الدستور العراقي المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية، لما لها من اثر سلبي على تماسك النسيج الاجتماعي في العراق، وضرورة اجراء تعديل على عدد من مواد قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، التي تتنافى مع مبادئ حقوق الانسان وأحكام الدستور العراقي النافذ.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من الورش تقيمها الجمعية بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.



مسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية تحت رقم 12687

بغداد - العلوية، محلة 903 - زقاق 14 - دار رقم 6

Tel: ++9641- 7171 618

baghdad@iraqi-alamal.org

www.iraqi-alamal.org

